أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون دولية

2018/03/14م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

هل ستعوض الدول الاخرى ما اقتطعته واشنطن من مساعدات لـ "الأنروا" 3

مايك بومبيو الحذر سياسيا.. من الاستخبارات إلى الخارجية الأمريكية 5

ترامب يعين "محارب الإسلام" وزيراً للخارجية.. تعرف على سيرته..... 7

روسيا تلوّح بـ «عواقب وخيمة» إذا قصفت أميركا سورية 10

ما وراء دعوة واشنطن لبحث "الأوضاع الإنسانية" في غزة..!..... 12

ما بعد «صفقة القرن»..... 15

لماذا قد يَكون قَرار عَزْل تيلرسون "الجائِزة الكُبرى" من ترامب للحِلف الرُّباعي المُقاطِع لقطر؟ وهل باتَ إلغاء الاتفاق النَّووي الإيراني مُؤَكِّدًا؟ وما هِي السِّيناريوهات المُتوَقَّعة؟..... 19

العلاقات بين تركيا وأميركا في الميزان 21

تعليق مثير لسفيرة أمريكية سابقة بقطر على إقالة تيلرسون 27

ما هي أسباب إقالة ترامب لتيلرسون؟..... 28

دبلوماسية إدارة ترامب بعد مغادرة رجل "التهدئة": زمن العسكر..... 30

هل ستعوض الدول الاخرى ما اقتطعته واشنطن من مساعدات لـ "الأنروا"

واشنطن- "القدس" دوت كوم- سعيد عريقات- 14\3\2018

قالت مصادر مطلعة لـ "القدس" الثلاثاء 13 آذار 2018 بأن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب "كانت تراهن من خلال خفضها المساعدات التي تقدمها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين اونروا على قدرتها (الولايات المتحدة) في إرغام بلدان أخرى على تحمل العبء المالي للمساعدات الإنسانية التي تقدمها واشنطن، إلا أن ذلك لم يحدث" لكن معظم المراقبين يعتقدون ان هذه الخطوة جاءت كنوع من العقاب للفلسطينيين بسبب رفضهم الانخراط في حوار مع ادارة الرئيس الاميركي ترامب اثر قراره الاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل.

وجاءت اقوال هذا المصدر، بالتزامن مع المؤتمر الطارئ للتعامل مع الأزمة الإنسانية في غزة الذي افتتحه البيت الأبيض اليوم الثلاثاء 2018/3/13 برئاسة كل من مبعوث الرئيس الأميركي الخاص لشؤون المفاوضات الدولية جيسون غرينبلات وصهره جاريد كوشنر الذي تسلم ملف السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وتبذل وكالة "أونروا" جهوداً كبيرة في غزة بسبب اعتماد أكثر من 70% من المواطنيني الفلسطينيين المحاصرين على ما تتلقاه من مساعدات ودعم من "الأونروا".

وادعى المصدر ان "السبب وراء خفض المساعدات (الاميركية لوكالة اونروا) هو تخفيف الأعباء التي تتحملها الولايات المتحدة، ولإجبار الدول الغنية الأخرى على تحمل مسؤولياتها والمشاركة في هذا العبء" إلا أن معظم الخبراء والمراقبين يعتقدون بأن السبب في ذلك هو معاقبة الفلسطينيين على رفضهم قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بالاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل ورفضهم الانخراط في حوار مع إدارة ترامب.

ولم تنجح الولايات المتحدة بجلب التزامات بديلة لما تقدمه من مساعدات، فبعد شهرين من تجميد واشنطن لـ 65 مليون دولار من التمويل المقدم لوكالة أونروا التي تخدم أكثر من 5 ملايين لاجئ فلسطيني، لم يُقدم أي بلد آخر على زيادة مساهمته في التمويل المنتظر لعام 2018. وفي محاولة لمعالجة الانخفاض المفاجئ في المساعدات الأميركية، سيجتمع وزراء من حوالي 90 دولة في روما يوم الخميس، 15 آذار 2018 لحضور مؤتمر تمويل كبير حول المساعدات الفلسطينية.

وسيبين هذا المؤتمر –الذي سيُعقد بناءاً على طلب من الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش وسيشارك في رئاسته وزراء خارجية مصر والأردن والسويد– ما إذا كانت إستراتيجية إدارة ترامب ستدفع بقية دول العالم لسد الفجوة الناجمة عن خفض المساعدة الأميركية، كما سيضع المؤتمر الوفد الأميركي في موقف حرج من خلال إرغامه على الدفاع عن القرار الأميركي بشأن مساعدات اللاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك أولئك الموجودين في سورية، في وقت تدعو فيه إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لزيادة المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الغوطة الشرقية وللمناطق الأخرى المحاصرة في سوريا.

يشار إلى أن الولايات المتحدة قدمت على مدى عقود من الزمن الحصة الأكبر من التمويل الذي تتلقاه وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (أونروا)، التي توفر التعليم المدرسي والرعاية الصحية والغذاء وغير ذلك من الخدمات الحيوية للاجئين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية والأردن ولبنان وسوريا. ففي عام 2017، منحت الولايات المتحدة أكثر من 360 مليون دولار للأونروا.

وخفضت الولايات المتحدة الجزء الأول من مساهمتها المعلنة لـ "الأونروا" إلى النصف تقريباً في شهر كانون الثاني الماضي ، حيث على مبلغ 60 مليون دولار بدلاً من الـ125 مليون دولار المتوقعة.

واشترطت واشنطن عدم استخدام أي جزء من هذا المبلغ لدعم برامج اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وسوريا، كما منعت توزيع 45 مليون دولار إضافية من المساعدات الغذائية الطارئة في غزة والضفة الغربية. وتسبب خفض التمويل الأميركي، الذي يشكل نحو 30% من ميزانية الوكالة السنوية، بأكبر أزمة مالية في تاريخ الأونروا التي أُنشئت قبل حوالي 70 عاماً.

يشار إلى أنه تم الحد جزئياً من تأثير خفض المساعدات الأميركية في ميزانية الوكالة نتيجة موافقة 15 دولة مانحة على الأقل، من بينها هولندا والنرويج والسويد وسويسرا، على تقديم مساهماتها السنوية دفعة واحدة لعام 2018 حتى تتمكن الأونروا من استيعاب الصدمة المالية الأولية بصورة أفضل.

وقد ضخت هذه الخطوة بعض الأموال اللازمة بشدة في ميزانية الوكالة، غير أنه لا توجد حالياً تعهدات تمويل جديدة لتعويض التخفيضات الأميركية.

مايك بومبيو الحذر سياسيا.. من الاستخبارات إلى الخارجية الأمريكية

واشنطن: (أ ف ب) 14\3\2018

ينتقل مايك بومبيو الذي عين، الثلاثاء، وزيرا للخارجية الأمريكية بعد قضائه عاما مهما في رئاسة وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي إيه)، إذ حصل على ثقة الرئيس دونالد ترامب عبر تقديمه الموجزات الأمنية اليومية، وبدعمه النهج السياسي لقطب العقارات الثري.

يحمل بومبيو الذي سيخلف ريكس تيلرسون، معه انضباط شخص متميز في ويست بوينت، الأكاديمية العسكرية الأمريكية المرموقة، والحنكة السياسية لعضو في مجلس النواب على مدى سنوات إذ كان في لجنة الاستخبارات المثيرة للجدل.

وكمدير لوكالة الاستخبارات المركزية، شق بومبيو طريقه للدائرة المقربة من ترامب، حيث نقل بنفسه الكثير من الموجزات الاستخباراتية اليومية للمكتب البيضاوي.

ويشارك بومبيو (54 عاما) ترامب في موقفه المتشدد ضد إيران وكوريا الشمالية.

وتفادى بومبيو مباشرة مناقضة إصرار ترامب على أن روسيا لم تعمل على دعم انتخابه في 2016، رغم أن هذا ما خلصت إليه وكالة الاستخبارات المركزية، في محاولة لإرضاء الرئيس متقلب المزاج.

وأعلن ترامب، الثلاثاء، على تويتر تعيين بومبيو خلفا لتيلرسون. وغرد قائلا "مع مايك بومبيو، لدينا عملية تفكير متشابهة جدا".

صعود سريع

كان صعود بومبيو في مسيرته المهنية سريعا واعتمد إلى حد كبير على الفرص السياسية التي أوصلته بالنهاية إلى عتبة ترامب.

ولد بومبيو ونشأ في جنوب كاليفورنيا، والتحق بالأكاديمية العسكرية الأمريكية في ويست بوينت التي تخرج منها على رأس دفعته الدراسية في العام 1986، متخصصا في الهندسة.

وخدم بومبيو في الأكاديمية لخمس سنوات بدون أن يخوض قتالا أبدا، ثم غادرها ليلتحق بكلية هارفرد للحقوق.

أسس لاحقا شركة هندسية في ويتشيتا في كنساس حيث تضمن داعميه الماليين الأخوين المحافظين كوش الملياردريين في صناعة النفط وواسعي النفوذ في الحزب الجمهوري.

ودعم الأخوان كوش حملة بومبيو الأولى الناجحة للكونغرس، حيث عُدت تشريعات مرتبطة بالطاقة دعمها في سنواته الأولى في مجلس النواب والتي اعتبرت مثالية جدا لعائلة كوش.

وانتقل العسكري الأكاديمي سريعا للجنة الاستخبارات في المجلس، حيث تمكن كمراقب لعمل وكالة الاستخبارات المركزية والوكالات الأمنية الأخرى من الإطلاع على أدق أسرار البلاد.

لكن اسمه عرف من خلال اللجنة الخاصة التي شكلها الجمهوريون للتحقيق في الهجوم الذي أدى إلى مقتل السفير الأمريكي وثلاثة أمريكيين آخرين في القنصلية الأمريكية في بنغازي بليبيا عام 2012.

وجعلته اللجنة صوتا معارضا بارزا ضد المنافسة السياسية السابقة لترامب هيلاري كلينتون التي حملها الجمهوريون حينها مسؤولية مقتل الأمريكيين الأربعة.

وكالة استخبارات "وحشية"

خلال توليه منصبه كمدير لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، طابق بومبيو لهجة تصريحات السياسة الخارجية لترامب.

وقال بومبيو "كي تكون وكالة الاستخبارات المركزية ناجحة، يجب أن تكون هجومية وقاسية وأن تعمل بدون رحمة وبلا هوادة".

وسبق أن مازح حول اغتيال زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ اون، ما أثار مخاوف حول عودة الوكالة لنزعة تدعم اغتيال الديكتاتوريين المعاديين لواشنطن.

وحاز على ثقة ترامب في الموجزات اليومية للأمن القومي، حيث تكيف مع نفور الرئيس من قراءة التقارير الطويلة عبر تحضير المعلومات الاستخباراتية في رسوم بيانية مبسطة حول المخاطر والتهديدات الدولية.

وحين تعرض للضغط في العلن، قال إنه يدعم التقرير الصادر في يناير/كانون الثاني 2017 من كبار قادة الاستخبارات في البلاد والذي خلص إلى أن روسيا تدخلت في الانتخابات الرئاسية في 2016 في مسعى لمساعدة ترامب لهزيمة كلينتون.

لكنه تحمل أيضا الانتقادات القاسية ضد وكالته من ترامب الذي اتهم تقرير الوكالة حول التدخل الروسي في الانتخابات بالكذب واتهم الوكالة بالانحياز السياسي ضده.

ترامب يعين "محارب الإسلام" وزيراً للخارجية.. تعرف على سيرته

السبيل – الأناضول – (المصدر: روسيا اليوم – وكالات) 14\3\2018

بعد إقالة ريكس تيلرسون من منصبه قرر الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، تعيين أحد أقرب أنصاره، مدير وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، مايك بومبيو، وزيرا جديدا للخارجية.

وفي تصريح أدلى به خلال مؤتمر صحفي عقده ترامب أثناء زيارته إلى مدينة سان دييغو بولاية كاليفورنيا بعد إعلانه عن إقالة تيلرسون، تحدث الرئيس الأمريكي عن وجود "اختلافات كبيرة" في مواقفهما حول ملفات عدة، ومنها الصفقة النووية مع إيران.

وأشار الرئيس الأمريكي بوضوح إلى أن بومبيو أقرب منه بشكل ملموس من تيلرسون من حيث وجهات النظر في السياسة، وقال: "كنا نفكر مع تيلرسون بطريقتين مختلفتين، فيما نفكر بنفس الأسلوب مع بومبيو.. ونتعامل مع بعضنا بعضا بشكل جيد منذ الدقيقة الأولى".

ولفت ترامب، في بيان رسمي، إلى أنه "فخور" بتعيين بومبيو وزيرا للخارجية، مضيفا أن "خبرته في الجيش والكونغرس وإدارة وكالة الاستخبارات المركزية هيأته لتولي هذا الدور الجديد".

ودعا الرئيس الأمريكي إلى التثبيت السريع لترشيح بومبيو في هذا المنصب، الأمر الذي يدخل ضمن مسؤولية مجلس الشيوخ الأمريكي.

من جانبه، أكد بومبيو، في أول تعليق رسمي له على هذا التعيين، دعمه للنهج الذي يتبعه الرئيس الأمريكي الحالي في ما يخص كلا من القضايا الداخلية والخارجية، وقال: "أعرب عن شكري العميق للرئيس ترامب على سماحه لي بتولي رئاسة وكالة الاستخبارات المركزية وعلى هذه الفرصة لأداء منصب وزير الخارجية. إن الولايات المتحدة أصبحت تحت قيادته أكثر أمانة وأتطلع إلى تمثيله وتمثيل الشعب الأمريكي في العالم من أجل ازدهار أمريكا اللاحق".

8 معلومات رئيسية عن مايك بومبيو

1

ولد مايك بومبيو عام 1963 في مدينة أورينج بولاية كاليفورنيا، ودرس خلال 4 سنوات في أكاديمية ويست بوينت العسكرية المعروفة التي تخرج منها عام 1986، ليلتحق بعد ذلك بقوات الجيش الأمريكي، حيث خدم ضابطا في فرقة مدرعة حتى العام 1991، وبعد استقالته من الخدمة في الجيش بدأ بومبيو دراسته

في مدرسة هارفارد للحقوق ومن ثم فتح شركة خاصة بإنتاج مكونات للصناعة الجوية الفضائية وكذلك لاستخراج النفط.

2

وبدأ مسيرته السياسية عام 2010 مع الترشح لانتخابات أعضاء مجلس النواب من ولاية كانزاس، وفاز فيها ليكون عضوا في الكونغرس منذ العام 2011 وحتى العام 2017.

3

وفي مجلس النواب شارك في أعمال لجان الطاقة والتجارة والاستخبارات، وكان كذلك عضوا في اللجنة الخاصة للكونغرس التي تم تشكيلها للتحقيق في الهجوم على البعثة الدبلوماسية الأمريكية في بنغازي الليبية عام 2012.

4

وعلى خلفية تصريحاته المعادية للمسلمين أطلقت وسائل إعلام أمريكية على بومبيو لقب "محارب الإسلام" على بومبيو.

5

وفي 18 نوفمبر من العام 2016 عينه الرئيس الأمريكي الجديد مدير لـCIA ليثبت مجلس الشيوخ للكونغرس هذا الترشيح في أواخر يناير 2017.

وصوت الجمهوريون بالإجماع لصالحه لكن الديمقراطيين اختلفوا في آرائهم لا سيما بسبب وعد بومبيو بإطلاق وصف "داعمي الإرهاب" على جميع المسلمين، الذين لا يدينون علنيا العمليات الإرهابية المنفذة من قبل أتباع ديانتهم.

6

ويعتبر مايك بومبيو أحد الصقور في دائرة مقربي دونالد ترامب فيما يخص قضية كوريا الشمالية، حيث يعتقد أن الولايات المتحدة يجب عليها التصرف من موقف القوة ودون تنازلات في إطار هذا الملف.

7

ويعتبر بومبيو، على غرار ترامب، منتقدا عنيفا لإيران، ودعا إلى الانسحاب من الاتفاق النووي معها المبرم عام 2015، فيما اتهم السلطات الإيرانية بدعم الإرهاب للاستيلاء على الهيمنة في الشرق الأوسط.

كما وجه مرارا انتقادات حادة لروسيا واصفا إياها بالتهديد للولايات المتحدة وقائلا إنها "تسعى لاستعادة مواقعها السياسية في العالم بشكل عدواني، كما اعتبر أن موسكو تحاول التأثير على انتخابات الرئاسة الأمريكية على مدار عقود.

روسيا تلوّح بـ «عواقب وخيمة» إذا قصفت أميركا سورية

أنقرة، لندن – «الحياة»، رويترز 14\3\2018

تدخل الأزمة السورية عامها الثامن غداً مع وجود جبهتيْن مشتعلتيْن في ريف دمشق وعفرين شمالاً، وارتفاع سقف التهديدات المتبادلة بين واشنطن وموسكو التي حذّرت أمس من أنها سترّد على أي ضربة لسورية. وفي ضوء التصعيد الأميركي– الروسي، برز أمس تنبيه وزير الخارجية التركية مولود جاويش أوغلو من أن فشل محادثات منتظرة مع واشنطن في خصوص منبج يعني عملية عسكرية تركية في البلدة، فيما تواصل القوات التركية إطباق حصارها على مدينة عفرين، وسط مخاوف على مصير حوالى 700 ألف شخص محاصر في المنطقة.

وبعد ساعات من إعلان الولايات المتحدة أنها قد تضطر إلى «التحرك» في سورية، في ظلّ تقاعس مجلس الأمن عن فرض تنفيذ وقف نار في الغوطة الشرقية، حذّر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف من أن أي ضربة عسكرية أميركية ستكون عواقبها «وخيمة». وبدت تصريحات رئيس الأركان الروسي فاليري غيراسيموف أشد حزماً، إذ أكّد أن الجيش سيردّ على أي ضربة أميركية على سورية، وسيستهدف أي صواريخ ومنصات إطلاق تشارك في مثل هذا الهجوم. وقال إن لدى بلاده «معلومات موثقة» بأن واشنطن تخطط لقصف دمشق حيث تتمركز قوات روسية، من مستشارين عسكريين وأفراد من الشرطة العسكرية ومراقبين لوقف إطلاق النار.

ويبدو أن مساعي الولايات المتحدة إقرار مشروع قرار جديد في مجلس الأمن لوقف النار، سيصطدم برفض روسيا التي تواصل دعم القوات النظامية لإخراج فصائل المعارضة السورية من آخر معاقلها قرب العاصمة. وفيما تسعى واشنطن أيضاً في مجلس الأمن إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية جديدة في شأن الكيماوي السوري، أعربت موسكو عن خشيتها من أن تعمد فصائل إلى استخدام أسلحة محظورة وإلصاقها بالقوات النظامية كذريعة لشنّ الولايات المتحدة هجوماً على دمشق.

وكما في الغوطة، تتسارع التطورات الميدانية في عفرين التي أعلن الجيش التركي أمس أن قواته طوّقتها، بمساعدة فصائل «الجيش السوري الحر»، فيما تواصل إحكام حصارها على المدينة، معقل «وحدات حماية الشعب» الكردية. وذكرت وكالة «الأناضول» أن القوات التركية فتحت «معبراً آمناً» للمدنيين الراغبين في المغادرة، فيما اتهم الأكراد أنقرة بانتهاج سياسة تغيير ديموغرافي في المنطقة.

وانتقدت فرنسا مجدداً العملية العسكرية في عفرين، وقال وزير الخارجية جان إيف لودريان أمس، إن مخاوف تركيا «المشروعة» في شأن أمن حدودها لا تبرر «إطلاقاً» العملية الجارية. وأضاف أمام الجمعية الوطنية: «إذا كان القلق حيال الحدود مشروعاً بالنسبة الى تركيا... فإن هذا لا يبرّر على الإطلاق توغل القوات التركية عميقاً في منطقة عفرين».

وفي خصوص الوضع في منبج، أعلن جاويش أوغلو أمس أن بلاده والولايات المتحدة ستشرفان على انسحاب مقاتلي «وحدات حماية الشعب» من البلدة. وأضاف للصحافيين أثناء توجهه إلى موسكو، أن الطرفين سيضعان «خطة لتأمين» منبج خلال محادثات متوقعة في 19 الجاري، محذراً في الوقت ذاته من أن القوات التركية ستنفذ عملية عسكرية إذا فشل ذلك. وأوضح أن تركيا لم تتقدم بأي طلبات بعد للحكومة السورية في ما يتعلق بمبنج، مشيراً إلى أن أنقرة ستراقب عملية سحب الأسلحة التي زودت الولايات المتحدة المقاتلين الأكراد بها، في خطوة تسببت في توتر العلاقات بين البلدين الحليفين في حلف شمال الأطلسي.

غير أن «قوات سورية الديموقراطية» (قسد) أعلنت أنها ليست على علم بأي اتفاق تركي- أميركي يتعلق بمنبج.

وقال مسؤول العلاقات الخارجية في «قسد» ريدور خليل لوكالة «رويترز»: «ليس لدينا أي علم عن أي اتفاق تركي أميركي في هذا الخصوص... لكن ما نعلمه جيداً أن وحدات حماية الشعب والمرأة انسحبت من منبج رسمياً بعد عملية تحريرها في 15 آب (أغسطس) 2016، وتم تسليم أمور الدفاع والحماية والإدارة إلى مجلس منبج العسكري وقوات الأمن الداخلي ومجلس منبج المدني».

وفي الغوطة الشرقية، أكّدت فصائل المعارضة بقاءها في المنطقة ودفاعها عنها «حتى النهاية» في وجه الهجوم البري والجوي للنظام الذي نجح في تقطيع أوصالها، فيما بدأت أول من أمس عمليات الإجلاء الطبي للمدنيين من المنطقة عبر معبر مخيّم الوافدين.

في غضون ذلك، عادت جبهة درعا جنوب البلاد، إلى واجهة الأحداث حيث شنّت القوات النظامية غارات على مناطقها لليوم الثاني على التوالي، علماً أن المحافظة هي إحدى مناطق خفض التوتر المنبثقة عن اتفاق أميركي- روسي- أردني وُقّع الصيف الماضي. وعلى أثر استهداف المنطقة، دعت واشنطن إلى عقد اجتماع عاجل في الأردن لـ «مراجعة» الوضع في المنطقة.

ما وراء دعوة واشنطن لبحث "الأوضاع الإنسانية" في غزة..!

بقلم: د. إبراهيم أبراش أمين للاعلام 14\3\2018

دعت واشنطن ومن خلال مبعوث الرئيس الأمريكي للشرق الأوسط جيسون غرينبلات لعقد مؤتمر في واشنطن يوم الثالث عشر من مارس 2018 لبحث الوضع الإنساني في قطاع غزة وكما قال غرينبلات في مقالة له في صحيفة "واشنطن بوست" الأسبوع الماضي: (إن المؤتمر يهدف إلى إيجاد حلول حقيقية لمشاكل غزة من خلال جلسة عصف ذهني من قبل خبراء ... وإن المؤتمر سيركز على الأفكار حول كيفية تطوير اقتصاد القطاع وتحسين ظروف الحياة فيه ... وإن المؤتمر يُعقد ردًّا على تنامي الأزمة الإنسانية في غزة)..!

لو أن حديث غرينبلات اقتصر على هذا الأمر يمكننا تصديق الدوافع الإنسانية من وراء عقد المؤتمر ويمكننا تجاوز واشنطن وقفزها على حقيقة أن قطاع غزة جزء من أراضي السلطة والدولة الفلسطينية التي لها عنوان من خلاله يتم تقديم الاحتياجات الأساسية لغزة كجزء من المسؤولية الملقاة على عاتق الجهات المانحة تجاه السلطة. ولكن حديث غرينبلات في نفس المقالة وفي سياق نفس الدعوة عن أمور سياسية يثير كثيرا من الشكوك حول الأهداف الحقيقية لهذا المؤتمر.

يقول غرينبلات: (إنه لا يزال هناك إمكانية لضم حركة "حماس" في حال اتخاذها الخطوات الضرورية)..! وهذه الخطوات في نظره: (التخلي عن السلاح والالتزام بالمفاوضات التي تتبناها السلطة الفلسطينية، وإعادة جثامين الجنود الإسرائيليين المحتجزين لديها، إضافة إلى المدنيين الإسرائيليين)، مشددا على أنه (لا يجب السماح لـ"حماس" بالمشاركة بأي حكومة مستقبلية حتى توافق على شروط اللجنة الرباعية، بما يشمل الالتزام علنًا باللاعنف، والاعتراف بإسرائيل، وقبول الاتفاقيات السابقة والالتزامات بين الأطراف).

فكيف يمكن التصديق بأن المؤتمر يهدف لبحث الأوضاع الإنسانية في القطاع بينما يضع شروطا سياسية على حركة "حماس" التي تحكم فعليا في قطاع غزة؟ فهو في هذه الحالة يريد القول بأن الحصار على قطاع غزة وحل مشاكله الإنسانية مرتبط بتنفيذ حركة "حماس" للشروط الأمريكية وهذا اعتراف ضمني بأن واشنطن وإسرائيل هما من يحاصر قطاع غزة ومن يتحمل المسؤولية عن تردي الاوضاع الاقتصادية والإنسانية.

مع تأكيدنا وتمسكنا بمطلب وجود استراتيجية وقيادة وطنية واحدة بيدها قرار الحرب والسلام وتخضع لها كل الحالات المسلحة إلا أن المطالب الأمريكية والإسرائيلية بخصوص المقاومة وسلاحها لا تنطلق من الحرص على وحدانية السلطة الفلسطينية ولا من منطلق الحرص على السلام وعلى نهج التسوية الذي تنكرت له إسرائيل ذاتها بل يهدف لحماية إسرائيل ولمزيد من الفتنة الفلسطينية وتبرير تدخل خارجي في قطاع غزة لتمرير مخطط مُعد مُسبقا.

ولنتساءل بموضوعية، ما الذي يضمن أنه في حالة تنفيذ حركة "حماس" للشروط الأمريكية والإسرائيلية سيتم حل القضية الفلسطينية أو سيعود قطاع غزة إلى إيالة السلطة والدولة الفلسطينية؟ ألم تعترف وتلتزم منظمة التحرير الفلسطينية بكل المطالب الأمريكية والإسرائيلية المطلوبة اليوم من "حماس" حيث اعترفت المنظمة بإسرائيل وبالتسوية السياسية من خلال المفاوضات والتزمت بالتنسيق الأمني ونبذ العنف بل وقبلت بدولة منزوعة السلاح وبتبادل أراضي ووجود دولي ..الخ، وماذا كانت النتيجة غير مزيد من الاستيطان والتهويد والحصار حتى محاصرة السلطة نفسها التي يقول عنها الرئيس أبو مازن انها أصبحت سلطة بدون سلطة؟

واشنطن ومن خلال دعوتها لعقد مؤتمر لبحث (الأوضاع الإنسانية) في غزة تتناغم مع إسرائيل في سياسة خلط الأوراق ومحاولة تضليل الرأي العام الدولي والتغطية على المشكلة الرئيسية وهي الاحتلال الإسرائيلي وما يجري في القدس والضفة من استيطان وتهويد وخصوصا أن هذا الاهتمام الأمريكي المتأخر بالأوضاع الإنسانية للقطاع يتزامن مع صفقة القرن التي تولي مكانا متقدما لقطاع غزة ويتزامن مع شبه القطيعة بين واشنطن والقيادة الفلسطينية، ومن أهداف المؤتمر أيضا محاولة تجنب انفجار قطاع غزة في وجه إسرائيل.

لا شك أن الأوضاع المتردية في قطاع غزة تدمر مقومات الحياة الكريمة للبشر وتدمر ممكِنات بناء البنية التحتية للقطاع الذي يسكنه أكثر من مليوني نسمة ولكن ما يريده الشعب الفلسطيني في قطاع غزة هو الحرية والحياة الكريمة التي ليست فقط توفير الغذاء والماء والدواء والرواتب فهذه أمور متوفرة بنسبة كبيرة، وقد يرتد السحر على الساحر إذا ما استمرت حركة "حماس" وغيرها بالتركيز على البعد الإنساني والمعيشي للوضع في قطاع غزة وإذا ما استمرت أطراف حوارات المصالحة تقول بأن مشكلة الموظفين والرواتب هي السبب في إعاقة المصالحة وديمومة الانقسام..!

وصول الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة لهذه الحالة من التردي لم يكن عبثيا بل نتيجة جهود لأطراف متعددة لتركيع أهالي قطاع غزة الذين حملوا راية الثورة والنضال عبر التاريخ، وهذه الأطراف تراهن على أنه بكسر أنفة وعزة والروح الوطنية لغزة لن تقوم للمشروع الوطني قائمة.

إن تم فصل الأوضاع في القطاع عن السياق الوطني العام ستتحول الدينامية الدافعة لحل المشاكل الإنسانية في غزة – بغض النظر عن حسن نوايا البعض– لأداة تخدم الاستراتيجية الصهيونية، وبدلا من أن يتحول الضحايا لورقة قوة ضمن استراتيجية وطنية لمواجهة العدو الحقيقي – إسرائيل– سيتحولون لأدوات تخريب للمشروع الوطني ولورقة ابتزاز توظفها إسرائيل والولايات المتحدة لاستكمال السيطرة التامة على الضفة والقدس وتدمير المشروع الوطني التحرري – المقاوم والسلمي– وتحويل قطاع غزة لساحة صراع فلسطيني /فلسطيني يخوض فيه الفلسطينيون الحرب بالوكالة عن أصحاب أجندة خارجية وغير وطنية.

وأخيرا فقد أدركت منظمة التحرير الفلسطينية خطورة وأهداف الدعوة الأمريكية لعقد مؤتمر واشنطن لبحث أوضاع غزة ولذا قررت مقاطعة المؤتمر والتنديد به، ونتمنى أن يكون موقف الأطراف الفلسطينية الأخرى قاطعا في رفض هذا المؤتمر وليس مجرد الرفض الخجول والمتردد انتظارا لمخرجاته أو تعويلا على دور قادم في "صفقة القرن" وفيما يُخطط لقطاع غزة.

ما بعد «صفقة القرن»

حسن نافعة الحياة 14\3\2018

لم تصدر عن الولايات المتحدة حتى الآن أي وثيقة رسمية تفصح عما تخبئه «صفقة القرن» التي يقال أن الرئيس دونالد ترامب يعكف بإصرار على التحضير لها منذ اللحظة الأولى لوصوله إلى البيت الأبيض. غير أن الدكتور صائب عريقات، أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ورئيس دائرة شؤون المفاوضات في السلطة الفلسطينية، كشف في تقرير سياسي قدمه أخيراً إلى المجلس المركزي، ونشرت صحيفة «الحياة» مقتطفات منه، عن أهم ما تتضمنه من عناصر تتعلق بالشأن الفلسطيني على الأقل، والتي يمكن تلخيصها وعرضها على النحو التالي:

1- تمكين إسرائيل من ضم الكتل الاستيطانية اليهودية المقامة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وبينما يصر بنيامين نتانياهو، رئيس وزراء إسرائيل، على ألا يقل إجمالي مساحة الأراضي الفلسطينية المقتطعة من الضفة والمطلوب ضمها رسمياً لإسرائيل عن 15 في المئة من إجمالي مساحة الضفة، يتردد أن دونالد ترامب، ما زال يحاول إقناع نتانياهو بالاكتفاء بنسبة لا تتجاوز 10 في المئة من هذه المساحة! معنى ذلك أن الدولة الفلسطينية المزمع إقامتها لن تكون ضمن حدود ما قبل حرب 67، أو طبقاً للفهم العربي لنص وروح القرار 242 الصادر عن مجلس الأمن بعد وقوع هذه الحرب.

2- إخراج قضية السيادة على مدينة القدس من دائرة التفاوض على حدود الدولة الفلسطينية المزمع إقامتها، وهو ما يعني إجبار الفلسطينيين على البحث عن عاصمة أخرى لدولتهم المحتمل قيامها، شريطة أن تكون خارج نطاق الحدود الحالية لمدينة القدس، والتي توافقت إرادة الولايات المتحدة وإسرائيل على اعتبارها عاصمة أبدية موحدة للدولة اليهودية. ويبدو أن منطقة أبوديس الواقعة في ضواحي القدس مرشحة إسرائيلياً وأميركياً لإقامة العاصمة الفلسطينية البديلة.

3- الإعلان عن قيام دولة فلسطينية منزوعة بحدود موقتة في البداية، أما الحدود النهائية فتتشكل تدريجاً وفق جدول زمني يتوقف مداه على أداء السلطة الفلسطينية، وسيعترف لهذه الدولة بالصلاحيات اللازمة لتشكيل قوات شُرطية كافية للمحافظة على أمنها الداخلي، والحق في استخدام أجزاء من ميناءي أسدود وحيفا ومطار بن غوريون (للوفاء بحاجات مواطنيها)، وفي المشاركة في إدارة المعابر الدولية التي تربطها ببقية دول العالم. أما أمنها الخارجي فستتولاه دولة إسرائيل، بالتعاون مع الولايات المتحدة ومصر والأردن،

بصفة أساسية، ومع أي دولة أو دول أخرى يتم التوافق عليها، ولكن في ظل ضوابط محددة تشمل الاعتراف لإسرائيل بالحق في الاحتفاظ بوحدات عسكرية على طول نهر الأردن وفي منطقة الجبال الوسطى، وبالسيادة المنفردة على ممر آمن سيتم إنشاؤه للربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالسيطرة على المياه الإقليمية والأجواء والموجات الكهرومغناطيسية (مع أخذ حاجات الدولة الفلسطينية في الاعتبار ومن دون إجحاف).

4- حل قضية اللاجئين على أساس السماح لهم من حيث المبدأ بالعودة إلى داخل حدود الدولة الفلسطينية المزمع إقامتها، وليس حول تعويضهم أو عودتهم إلى ديارهم الأصلية كما تقضي نصوص القرار رقم 194 الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1949، ووفقاً لما تسمح به الطاقة الاستيعابية التي ستتيحها المشروعات التنموية التي سيجري العمل على تنفيذها تدريجاً عقب إعلان قيام هذه الدولة.

وتعكس هذه المقترحات، وفقاً للوصف الذي استخدمه صائب عريقات في تقريره المشار إليه آنفاً، «صفقة تصفوية إملائية تُبقي الوضع القائم على ما هو عليه، وتؤدي عملياً إلى قيام دولة واحدة بنظامين، تشرع الأبارتهايد والاستيطان بمعايير أميركية من خلال حكم ذاتي أبدي»، وهو ما يفسر الأسباب التي دفعت السلطة الفلسطينية، كما يشير التقرير، إلى اتخاذ قرار برفض الصفقة المقترحة، بمجملها وتفاصيلها، نهائياً وفي شكل قاطع، ورد إدارة ترامب بممارسة ضغوط هائلة على السلطة، شملت إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن ورفض تمديد فتحه وقطع المساعدات عن الشعب الفلسطيني عبر الامتناع عن المشاركة في تمويل أنشطة وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (أونروا). ولأن عريقات يرى عدم وجود أي إمكانية لاستعادة العلاقة مع إدارة ترامب إلا إذا أقدمت الأخيرة على إلغاء قراري الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل واعتبار منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية، وهو ما يبدو مستبعداً، فقد طالب في تقريره «بالتمسك بوقف جميع الاتصالات معها ورفض اعتبارها وسيطاً أو راعياً لعملية السلام».

إذا صحّ ما جاء في هذا التقرير، والأرجح أنه صحيح ولا يوجد ما يدعونا للتشكيك في صدقيته، فلن تخرج التطورات المتوقعة في المرحلة المقبلة عن احتمالات ثلاثة:

الأول: أن تتراجع إدارة ترامب وتعدل عن طرح «صفقة القرن» رسمياً على الأطراف المعنية، وهو ما تراهن عليه السلطة الفلسطينية التي تعتقد أن النجاح في إجهاض تمرير الصفقة سيؤدي حتماً إلى التقليل من أضرارها الكثيرة المتوقعة. غير أن هذا السيناريو يعني عملياً الإبقاء على الوضع الراهن، مع ضرورة الأخذ

في الاعتبار أن إسرائيل ستتخذه كذريعة للمضي قدماً على طريق التهويد الكامل لمدينة القدس والتوسع في بناء المستوطنات من دون سقف أو حدود، وربما يدفع الولايات المتحدة للاعتراف بحق إسرائيل في ضم الكتل الاستيطانية اليهودية إليها، الأمر الذي يعني إطالة أمد الأزمة بدلاً من حلها وإعاقة الخطط الأميركية الرامية لدمج إسرائيل رسمياً في المنطقة.

الثاني: أن تصر إدارة ترامب على تمرير الصفقة مهما كان الثمن، وبالتالي دفع الدول العربية الحليفة للضغط على السلطة الفلسطينية، إلى أن تذعن بقبولها تحت ذريعة أن الضرورات تبيح المحظورات وأن المصلحة العربية تتطلب التركيز على مواجهة تمدد نفوذ إيران والجماعات الإرهابية في المنطقة. غير أن هذا الاحتمال قد يؤدي إلى دفع السلطة الفلسطينية لتبني خيار المقاومة وتقديم الكثير من التنازلات لكل من «حماس» و «الجهاد»، الأمر الذي سيصب على المدى الطويل لمصلحة المحور الذي تقوده إيران باعتباره المحور المدافع عن القضية الفلسطينية والرافض للمخططات الأميركية والإسرائيلية الرامية للهيمنة على مقدرات المنطقة.

الثالث: أن تتبنى «دول الاعتدال العربي» المتحالفة مع الولايات المتحدة، بالتنسيق مع إسرائيل، خيار التعجيل بإحداث تغيير في قيادة السلطة الفلسطينية، بدعوى أنها أصبحت طاعنة في السن ولم تعد قادرة صحياً على القيام بالأعباء الملقاة على عاتقها، والعمل بالتالي على فتح الطريق أمام قيادة بديلة تقبل التعاطي إيجابياً مع «صفقة القرن» (خيار دحلان). غير أن هذا الاحتمال قد يؤدي عملياً إلى انفجار الداخل الفلسطيني وزيادة حدة الاستقطاب فيه، نظراً لاستحالة العثور على قيادة تقنع الشعب الفلسطيني بقبول صفقة تؤدي عملياً إلى تصفية قضيته، ما سيهيئ الأجواء لإشعال انتفاضة جديدة قد تطيح بالفصائل الفلسطينية المتصارعة وربما تنجح في فرض قيادة بديلة أكثر ذكاء وقدرة على مواجهة تحديات المرحلة وعلى إقامة جسور أكثر متانة مع الشعوب العربية ومع العالم الخارجي.

أخلص في النهاية إلى أن «صفقة القرن»، سواء قررت إدارة ترامب طرحها رسمياً، وفقاً للصيغة التي عرض لها تقرير عريقات أو بعد إدخال تعديلات عليها، أو عدم طرحها والإعلان رسمياً عن توقف الجهود الرامية لإبرامها، ستظل تمارس تأثيرها على تفاعلات الداخل الفلسطيني والنظام الإقليمي العربي والمنطقة ككل. وعلينا أن ننتبه إلى أن النظام الإقليمي العربي الرسمي ارتبط، وجوداً وعدماً وصعوداً وهبوطاً، بالقضية الفلسطينية، ومن ثم فإن القبول بتصفيتها يعني الاعتراف رسمياً بانتفاء الحاجة إلى وجوده من

الأساس. غير أن سقوط النظام العربي الرسمي بصيغته الراهنة، بسبب الفشل في إيجاد تسوية عادلة للقضية الفلسطينية، لا يعني أبداً وضع نهاية لأحلام الشعوب العربية في الحرية والخبز والكرامة الإنسانية، أو حتى في الوحدة، وإنما وصول الفجوة بين هذه الشعوب وأنظمتها الحاكمة إلى منتهاها. ولا شك أن القضية الفلسطينية، والتي لا تضاهيها قضية أخرى أكثر عدلاً أو نبلاً، ستجد من يدافع عنها على جميع الساحات الفلسطينية والعربية والإقليمية والعالمية، وفي سياق النضال الطبيعي ضد مشروع صهيوني لم يعد قادراً على إخفاء طابعه العنصري القائم على الأبارتهايد، سينشأ حتما نظام عربي جديد أكثر قدرة على التعبير عن تطلعات شعوبه التي لا تزال تتوق إلى العدل والحرية.

لماذا قد يَكون قَرار عَزْل تيلرسون "الجائِزة الكُبرى" من ترامب للحِلف الرُّباعي المُقاطِع لقطر؟ وهل باتَ إلغاء الاتفاق النَّووي الإيراني مُؤَكّدًا؟ وما هِي السِّيناريوهات المُتوَقَّعة؟

عبد الباري عطوان رأي اليوم 14\3\2018

قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب "غير المُفاجِئ" بإقالة وزير خارِجيّته ريكس يتلرسون ربّما يَكون "الجائِزة الكُبرى" التي سيُقدِّمها إلى الأمير محمد بن سلمان، وليّ العَهد السُّعودي، الذي سيَلتَقيه في البيت البيت الأبيض بعد أُسبوع، بسبب العلاقَة الاستراتيجيةِ التي تَربِط الأخير، أي تيلرسون، بدَولة قطر، ومُواقِفه المُعارِضة لإلغاء الاتّفاق النَّووي مع إيران، وحِرْصِه على بَقاء تركيا الرئيس رجب طيب أردوغان حَليفًا مَوثوقًا لواشنطن.

الرئيس ترامب اعْتَرف في لقائِه الصِّحافي الأخير الذي أعلن فيه قراره هذا بأنّ هُناك خِلافات بينه بين وزير الخارجيّة المَعزول فيما يتعلّق بالمَلف النووي الإيراني، وأن التَّفاهُم بَينه والوزير الجديد مايك بومبيو في ذروته، والكيمياء الشخصيّة بَينهما في أفضلِ أحوالِها في مُعظَم القَضايا، إن لم يَكُن كُلها.

بومبيو يُشكِّل نُسخةً أكثر تَطرّفًا من رئيسه ترامب، ويُؤمِن بالدبلوماسيّة المَدعومة بصواريخ كرزو، ويَعتبِر الاتّفاق النَّووي مع ايران الأكثر سُوءًا ويَجِب إلغاؤه، ويُشاطِر الرئيس ترامب عَداءه للإسلام والمُسلمين، ويَستَمِد أفكاره المُتطرِّفة هذهِ مع حزب الشاي اليَميني المُتطرِّف.

***

تيلرسون يُعتبَر في نَظر الكثير من الأوروبيين آخر الرِّجال الحُكماء في إدارة الرئيس ترامب، لأنّه حَذَّر بِشِدَّة من الانسحاب من الاتّفاق النَّووي الإيراني لِمَا يُمكِن أن يترتّب على ذلك من تَبِعاتٍ خَطيرة، وكان أقرب إلى المَوقِف الأوروبي، والأهم من كُل ذلك تَفضيلِه الحَل السِّياسي عبر الحِوار في الأزمة مع كوريا الشماليّة، واستيائِه من عمليّة "تَهميشه" فيما يتعلّق بـ"صَفقة القَرن" التي كانت احْتكارًا حَصريًّا لجاريد كوشنر، صِهر الرئيس ترامب.

أمّا لماذا سَيكون عزله، وفي هذا التَّوقيت "هَدِيَّةً" للأمير محمد بن سلمان، فيَعود بالدَّرجةِ الأولى إلى علاقة تيلرسون الوَثيقة مع السُّلطات القَطريّة، ووقوفِه ضِد أيِّ خَيارٍ عَسكريٍّ في الأزمة الخليجيّة، وتَبرئته قطر من تُهمَة الإرهاب عندما وَقّع معها مُعاهَدةً لمُحارَبة (الإرهاب)، وتَجفيف مَنابِع تَمويله، وألقى باللَّوم علانيّةً

على تَحالُف الدُّول الأربَع المُقاطِعة لها في استمرار الأزمة، وإفشالها لوساطته بسبب "تَصلُّبِها" في مَواقِفها وشُروطها، وهي الوَساطة التي قامَ بِها بِتَكليفٍ من الرئيس ترامب.

الدُّول الأربَع تتّهم تيلرسون بالانْحِياز إلى التَّحالف الثُّلاثي القَطري التُّركي الإيراني، وتَبنّيه لَهجةً تصالحيّة تُجاه أنقرة، والرئيس رجب طيب على وَجه الخُصوص، ومُعارضَتِه أي مُواجهةٍ عَسكريّةٍ مع إيران، وبَعض هذهِ الاتّهامات يَنطوي على الكَثير من الصِّحّة.

انسحاب الرئيس ترامب من الاتّفاق النَّووي الإيراني حين تَحين المُراجعة المُقبِلة بعد بِضعَة أشهر باتَ مُؤكّدًا، الأمر الذي قد يُرجِّح احتمالات الحَرب، في مِنطقة الشرق الأوسط، على وَجْه التَّحديد، ولم يُجانِب مُعدّو التَّقرير السَّنوي لمُؤتمر ميونخ الأمني في دَورة انْعقاده الأخيرة قبل أُسبوعين، الصَّواب عندما حَذَّروا أن العالم باتَ على حافَّة الهاوِية، وحَمّلوا الرئيس ترامب وسِياساتِه المَسؤوليّة الأكبر في هذا الصَّدد.

بالأمس نَقلت وكالة أنباء "تاس" الروسيّة الرسميّة عن الجِنرال فاليري غراسيموف، رئيس هيئة أركان القُوّات المُسلّحة الروسيّة قَوله، أن جماعاتٍ مُتشدِّدة في الغُوطة الشرقيّة تَستَعِد لاستخدام أسلحة كيماويّة تَعتمدها القِيادة الأمريكيّة كذَريعَةٍ لتَوجيه ضَرباتٍ صاروخيّةٍ ضَخمة لأهداف سوريّة ربّما تكون في دِمشق نَفسها، مُؤكّدًا أن روسيا سَتَرُد، ولن تَقِف مَكتوفةَ الأيدي في حال تَعرّضت أرواح جُنودِها ومصالِحِها للخَطر.

***

ترامب سَيَجِد إلى جانِبه الآن وزير خارجيّة يُؤمِن بدبلوماسيّة الحَرب، ويَكتَسِب خِبرةً غير مَسبوقة، في التآمر في الغُرف السَّوداء، اكْتسبها من عَمَلِه كرئيس لوكالة الاستخبارات المَركزيّة "سي آي إيه"، ويَعتبِر من أكثر الصُّقور تَطرُّفًا تُجاه إيران وكوريا الشماليّة، ولهذا سيَجِد له مُريدين كُثر في السعوديّة ودَولة الإمارات والبَحرين ومِصر، ومن غَير المُستَبعد أن يتزعّم الجَناح المُطالِب بِنَقل قاعدة العديد الجويّة الأمريكيّة من قطر إلى أحد هذهِ الدُّول، والإمارات والسعوديّة على وَجه الخُصوص، وهِي خُطوة يُؤيِّدها الرئيس ترامب.

نَضَع أيدينا على قُلوبِنا قَلقًا من حَماقات هذا الرَّجُل القابِع في البيت الأبيض وسِياساتِه المُتهوِّرة، ولكن لم يبقَ لدينا الكَثير الذي يُمكِن أن نَخسره، في ظِل هذا الخَراب والدَّمار الذي باتَ العُنوان الرَّئيسي لمُعظَم دُول المِنطقة.

العلاقات بين تركيا وأميركا في الميزان

ديديه بيليون العربي الجديد 14\3\2018

تمرّ العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة بظرفٍ صعب، فيما تعدّدت مواضيع التوتّر في الأشهر الأخيرة. ذلك أن المناخ القومي المتفاقم الذي ترعاه السلطة التنفيذية، منذ محاولة الانقلاب في يوليو/ تموز 2016، وخطاب الحصن المُحاصر الذي يستخدمه الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، لتبرير الاستراتيجيّة القامعة للحريّة التي وضعها منذ سنوات، يُبقيان على الاستقطاب في المجتمع وعلى تنامي شعور قويّ بالتحدّي تجاه العالم الغربي.

إلا أنّ الخلافين الرئيسيين اللذين يُعكّران صفو العلاقات بين أنقرة وواشنطن، يعودان، وفقاً للسلطات التركيّة، إلى إشكاليّة مكافحة الإرهاب. وهما مرتبطان بالملفين المتعلّقين بحزب الاتحاد الديمقراطي وبـ "منظمّة غولن الإرهابيّة"، وهو التعبير المستخدم حالياً للحديث عن أنصار فتح الله غولن.

حزب الاتحاد الديمقراطي العدوّ الأوّل

التحدّي الكردي الذي تنظر إليه أنقرة على أنّه وجودي يكمن في أن حزب الاتحاد الديمقراطي، وهو الفرع السوري لحزب العمّال الكردستاني الذي تعتبره الحكومة التركيّة "العدوّ الأوّل"، قد فرض نفسه على جميع المجموعات الكرديّة السوريّة الأخرى، وأعلن الإدارة المحليّة (روجافا) في نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، التي تحوّلت إلى كيان "فيدرالي ديمقراطي" في مارس/ آذار 2016. هكذا، وجدت أنقرة على حدودها منطقة واسعة تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي الذي تصفه بالـ "الكيان الإرهابي". وتعقّدت المسألة، عندما أثبت حزب الاتحاد الديمقراطي أنّ مكوّناته المسلّحة (وحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة)، التي يشرف عليها حزب العمال الكردستاني، قادرة على التصدّي بنجاح لتنظيم الدولة الإسلاميّة في معارك الميدان، ما جعله يظفر بدعم القوى الغربيّة، وفي مقدمتها الولايات المتّحدة الأميركيّة، وبدرجة ثانويّة، روسيا.

أصبحت تركيا إذاً أمام مفارقةٍ كبرى، فالمنظمات التي تَعتبرها أعداء رئيسيين باتت مدعومةً في الوقت نفسه من حلفائها.

في السياق، مثّلت عمليّة "درع الفرات" التي أُطلقت في 24 أغسطس/ آب 2016، والتي كان هدفها المعلن استعادة مدينة جرابلس من يد تنظيم الدولة الإسلاميّة، نقطة تحوّل كبرى. أوّلاً، لأنّ من النادر أن يتدخّل

الجيش التركي خارج حدوده، وثانياً لأنّ العملية تُمثّل اختراقاً تركياً للأراضي السوريّة، وأخيراً لأنّه تبيّن من وراء المعركة ضد تنظيم الدولة الإسلاميّة، أنّ المعركة مع حزب الاتحاد الكردستاني هي الأساسية. أزيل أيّ غموضٍ شاب هذه النقطة عقب إطلاق عملية "غصن الزيتون" في 20 يناير/ كانون الثاني 2018 في مقاطعة عفرين، حيث يُستهدفُ حصراً حزب الاتحاد الديمقراطي.

تسليم فتح الله غولن

في الملف الثاني، يتعلقّ الأمر برهانات المعركة ضد حركة الخدمة التي يتزعمها فتح الله غولن الذي تطالب أنقرة الولايات المتحدة بتسليمه، وهي معركة لا تقلّ أهميّة بالنسبة للمسؤولين الأتراك، لأنّها تعبّر عن شرخ جذري داخل الإسلام السياسي التركي. وقد تبلورت العلاقات بين هذين الفاعلين، بعد الفوز الانتخابي الأوّل لحزب العدالة والتنمية عام 2002. وعلى امتداد عشر سنوات تقريباً، كان التكامل بين حركة الخدمة وحزب العدالة والتنميّة واضحاً: يوفّر الأوّل الكوادر السياسية التي كان الثاني بحاجتها، فيما يعيّن الأخير أنصار غولن في مواقع مسؤوليّة داخل جهاز الدولة.

بعد الهجمة القضائيّة التي تمّ شنّها ضدّ المؤسسة العسكريّة منذ عامي 2007 و2008، بلورت جماعة غولن مشروع تأمين السيطرة على قوّات الأمن. عندها، أُطلِق الإنذار في محيط أردوغان، واستقرّ انعدام الثقة تدريجياً. حاول "الغولنيون" إطاحة من كان رئيساً للوزراء في حينه، بالضغط عليه عبر عمليّة لمكافحة الفساد في ديسمبر/ كانون الأول 2013. إلا أنّ ذلك مثّل بداية معركة سياسيّة وقضائيّة، قادها أردوغان بفاعليّة عالية، خصوصا عبر إجراء مئات التغييرات ضمن الشرطة والجهاز القضائي. ومنذ ذلك الحين، لم تخف حدّة الردّ. الإدانة المستمرّة لـ "منظمة فتح الله غولن الإرهابيّة" والإجراءات المتكرّرة المسلّطة ضدّ أملاكه الاقتصادية والماليّة، والمحاكمات ضدّ المجموعات الإعلاميّة المرتبطة به، تدلُّ على أنّ للأمر أهميّة وجوديّة بالنسبة لأردوغان، وقد كان التطهير الذي تبع تاريخ 15 يوليو/ تموز 2016، تفاقماً لهذا التطوّر. لكنّ ذروة المعركة التي ربحها بحكم الأمر الواقع ستكون بالوصول إلى تسليم فتح الله غولن الذي يعيش في المنفى في الولايات المتحدة منذ عام 1999.

وهكذا، فإنّ الجمع بين هذين الملفين هو الذي يُخلِّفُ، في تركيا، تحدّياً كبيراً تجاه الولايات المتّحدة، إذ تُعتبرُ حليفاً غير مخلص، عندما تكون مصالح تركيا، المصوّرة على أنّها حيويّة، في الميزان.

لعبة تقاطع مزدوجة

باتت العلاقة بين واشنطن وأنقرة مشدودة جدّاً، بما يعكس مصالح متباعدةً وسوء فهمٍ. في ما يخصّ حزب العمّال الكردستاني . حزب الاتحاد الديمقراطي، ترفض الولايات المتّحدة الخلط الذي تقوم به تركيا بين المنظمتين: وهي لَئِن قبلت تعريف حزب العمّال الكردستاني بالإرهابي، فإنّها ترفض ذلك بالنسبة لحزب الاتحاد الديمقراطي. إنّه نقاش مشوّه، يحيلُ إلى عجز ما يُسمّى المجتمع الدولي عن الوصول إلى تعريفٍ مشترك للإرهاب. على الرغم من ذلك، تبدو الولايات المتّحدة نفسها في وضعٍ غامض، يعكس إدارتها غير الواضحة للأزمة السوريّة.

وهكذا، فإنّ صورا نُشرت نهاية شهر مايو/ أيار 2016، تظهر فيها قواتٌ خاصّة أميركيّة، تحمل شارات وحدات حماية الشعب على بدلاتها، لم تترك مجالاً للشكّ بشأن المساعدة الفعليّة المقدّمة للمقاتلين الأكراد في حزب الاتحاد الديمقراطي. وهذا لم يمنع نائب الرئيس الأميركي السابق، جو بايدن، الذي كان في زيارة رسميّة إلى أنقرة في يوم بداية عمليّة "درع الفرات"، في تزامن مربك، من إعلان دعمه الواضح العمليّة التركيّة. وأيضاً، الاستخدام الكثيف لقاعدة إنجيرليك العسكرية (في تركيا) من الولايات المتّحدة لتنظيم قصف مواقع تنظيم الدولة الإسلاميّة.

بالنسبة لتركيا، يبقى الهدف الأساسي منع حزب الاتحاد الديمقراطي من الوصل بين الكانتونات الكرديّة في عين العرب (كوباني) والجزيرة، في الشمال الشرقي لسورية، وبين عفرين الواقعة في الشمال الغربي. من جهتها، فإنّ مواربات واشنطن كانت كبيرةً، إلى درجة جعلت الإدارات الأميركيّة تأسف مراراً لنقص الالتزام التركي إلى جانب تحالفها الذي شكّلته، واعتمدت في معاركها الميدانية ضد تنظيم الدولة الإسلاميّة على المليشيات الكرديّة، لعدم وجود بديل. لذلك، وعلى الرغم من ضغوط أردوغان وتصريحاته القوية، فمن المستبعد أن توقف الولايات المتّحدة دعمها الأكراد من حزب الاتحاد الديمقراطي، ببساطة إذ إنّهم يُشكّلون أداة إعادة تموقع في الميدان الدبلوماسي في إطار البحث عن حلّ للأزمة السوريّة. هذا مع العلم أنّ أنقرة تبقى ذات أهميّة إستراتيجيّة أكبر، بالنسبة لواشنطن، من أربيل أو القامشلي.

لا يتّسم مطلب تسليم فتح الله غولن بالأهميّة الوجوديّة نفسها، لكنّه يبقى نقطة تركيز كبيرة في تركيا. وإذا ما استمعنا إلى تأكيدات السلطات التركيّة التي تعتبر "منظمة فتح الله الإرهابية" خطراً أسوأ من خطر القوميين الأكراد، (وهذا ما يظهر، للمفاجأة، من مقابلات أجراها الكاتب مع دبلوماسيين أتراك رفيعي

المستوى)، نفهم الأهميّة التي توليها للاستجابة إلى مطلبها. وهنا تُطرح مسألتان. الأولى تحديد درجة مسؤوليّة أعضاء حركة الخدمة في الانقلاب المُجهض في 15 يوليو/ تموز 2016، ما يعني الحذر من الاستنتاجات المتسرّعة، والقبول بوجود عدّة نقاط غير واضحة. والثانية الربط المُقام، بنوع من الاستخفاف، بين مصطلحي "انقلابيين" و"إرهابيين". وفي ما يخصّ طلب التسليم، تترك السلطات في واشنطن، الحكم للقضاء، وهو أمر شرعي، ما يعني أنّ النظر في ملفات الاتّهام الكبيرة المقدّمة من أنقرة قد يأخذ بعض الوقت. من وجهة النظر هذه، سرعان ما خاب الارتياح الذي عبّر عنه أردوغان لانتخاب دونالد ترامب.

المسألة الحقيقية التي تُطرح إذاً هي العلاقة الإستراتيجيّة الممكنة بين البلدين على المدى المتوسّط.

الحفاظ على العلاقات مع القوى الغربيّة

من الضروري التخلّص من الصيغ الجاهزة التي تُصوِّرُ تدهور العلاقات مع الولايات المتّحدة على أنّه واقع يؤطر مجمل الصورة. في الواقع، الإرادة المؤكّدة لتركيا في إعادة صياغة علاقاتها مع العالم الخارجي هي التي تبدو مهمّة. بمعزلٍ عن نقاط التوتّر الحقيقيّة المذكورة سابقاً، وبالاقتصار على الفترة الحاليّة، يمكن التذكير بالأحداث الثلاثة الآتية:

* قبول أنقرة بوضع رادار الإنذار المبكّر للدرع الصاروخي لحلف شمال الأطلسي (الناتو) على أراضيها، والذي أُقرّ في قمّة لشبونة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2010، ونُفّذ في سبتمبر/ أيلول 2011.

* نشر "الناتو"، بطلب من أنقرة، صواريخ باتريوت على الحدود التركيّة السوريّة في يناير/ كانون الثاني 2013.

* واقع أنّ تركيا، وبعد دقائق من إسقاط سلاح جوّها طائرة حربيّة روسيّة في 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، طلبت اجتماعاً لحلف الناتو، على مستوى السفراء، وهو ما استجابت له المنظّمة الأطلسيّة على الفور.

هذا التذكير، البعيد عن أن يكون شاملاً، يُبيِّنُ جيّداً أنّه لا نيّة لتركيا في القطع مع نظام تحالفاتها، لكنها الآن، بوعيها بإمكاناتها، تريد إبراز مصالحها بقوّة، علماً أنّها تعتبر دوماً أنّ روابطها مع واشنطن وبروكسل أهمّ من علاقاتها مع بغداد وطهران وإربيل، وحتى مع موسكو.

وإذا ما كان التوظيف القومي للخلافات مع الولايات المتّحدة، يُحفِّزُ التباعد، فإنّ الأخير يبقى محدوداً زمنياً. تمثّل تركيا ثاني الجيوش أهميّة في "الناتو" من حيث عدد جنودها، وهي تضع تحت تصرّفه قاعدة

إنجرليك، حيث يتمّ تخزين الأسلحة النوويّة. كما أنّها تواصل السيطرة على المضائق، ولا تزال الدولة الوحيدة ذات الثقافة المسلمة، العضو في حلف الناتو. أمّا من وجهة نظر المصالح الغربيّة، فإنّ دور تركيا المحوري، بحكم الأمر الواقع، يجب أن يتمّ الحفاظ عليه. لا شكّ أنّ الثقة قد مُسّت، ولكن علينا أن نضع هذه العلاقات في نصابها.

ملف صواريخ "إس -400" الروسيّة المُوجّهة إلى تركيا، والتي بيعت في 29 ديسمبر/ كانون الأول 2017، يُظهر هذا التعاطي غير المستقر بين أنقرة والغرب. وعلى الرغم من ذلك، لا أحد يتخيّل أنّ تركيا تفكّر بمنطق القطيعة، فالضمانات الأمنية التي يوفّرها انتماؤها لحلف الناتو محدِّدة، كما أنّ أنقرة واعية تماماً أنّه لا يوجد بلد، أو مجموعة بلدان، يمكنها أن توفّر لها ما يُماثل ذلك. وهكذا، فإنّ التوقيع في باريس، في 5 يناير/ كانون الثاني 2018، على عقد دراسة تعريفيّة، تهدف إلى تطوير نظام صاروخي مضادّ للصواريخ بين المؤسستين التركيتين Aselsan و Roketsan والاتحاد الفرنسي الإيطالي Eurosam، يُمثِّلُ مؤشراً على رغبة تركيا في عدم قطع أيّ جسر مع حلفائها.

توتّرات ظرفيّة

يجب الأخذ بالاعتبار الاتهامات المتكرّرة الموجهة إلى الولايات المتحدة من الرئيس التركي، على أنّها أحد عناصر العلاقة مع هذا البلد، من دون الغرق في سيناريو كارثي مُعطِّل.

من جهة، تندرج تطوّرات السياسة الخارجية التركية ضمن بحث طويل عن هويّة واضحة المعالم منذ خمسة عقود، لكنها باتت تندرج، أخيرا، أيضاً ضمن سياق قلب المفاهيم المرجعية (براديغم) التي تُهيكل العلاقات الدوليّة بشأن محاور جديدة. للمرّة الأولى في تاريخ البشريّة، تكون جميع شعوب الأرض فاعلة سياسياً. والآن، لم تعد القيم التي لا تزال القوى الغربية تعدّها عالميّة، قادرةً على فرض نفسها عسكريّاً، ولا سياسياً، ولا ثقافياً.

تركيا مثالٌ على "انقلاب العالم" هذا. ولقد رأينا ذلك على سبيل المثال في ربيع عام 2010، عند توقيع الاتفاق الثلاثي مع البرازيل وإيران، والذي جاء يطرح بديلاً عن مجموعة العقوبات الجديدة التي كان مجلس الأمن يتهيّأ للتصويت عليها ضدّ طهران. لم يكن هذا يعني بداية قطيعةٍ لأنقرة مع حلفائها الغربيين، وإنّما إرادة لدعم نظام دولي مغاير. والرفض الذي قوبلت به هذه المبادرة قاد أردوغان إلى التعبير، أكثر من مرة، عن رفضه نظاما دوليا تحكمه قوى مجلس الأمن الخمس.

أتت الصدمة العميقة التي يعيشها العالم العربي منذ نهاية عام 2010 لتذكّر ببعض البديهيات: تلاشى وهم أنقرة في أن تفرض نفسها زعيما إقليميا، خصوصا أنّ الدعوات المتكرّرة للرئيس التركي من أجل وحدة العالم الإسلامي ليست سوى مواقف وأوهام لا يجب أن تترك تأثيراً. فلا وجود لسياسة خارجيّة إسلاميّة مشتركة، ولا تزال المصالح الوطنيّة هي الغالبة.

إذا كانت السياسة الخارجيّة التركية تشهد تطوّراً لا جدال فيه، فإنّ هذه التطورات لا تُمثِّلُ قطيعة محقّقة. على الحلفاء التقليديين لتركيا تتبع ذلك باهتمام، ولكن عليهم، في الوقت نفسه، معرفة الفرق بين ما يمثّل موقفاً ظرفياً، غالباً ما يُستخدم بإفراط لأسباب تهمّ السياسة الداخليّة، ما يمكن أن يُصبح مؤطّراً للعلاقات في السنوات الآتية.

ترجمة عن الفرنسية بديعة بوليلة

تعليق مثير لسفيرة أمريكية سابقة بقطر على إقالة تيلرسون

لندن- عربي21 14\3\2018

علقت سفيرة أمريكية سابقة، على قرار الرئيس دونالد ترامب المفاجئ، بإقالة وزير الخارجية ريكس تيلرسون من منصبه.

وقالت دانا سميث في تغريدة عبر "تويتر"، إنها تتفق مع تيلرسون في شيئين، أن "قطر بلد مهم وحيوي، والآخر أن ترامب شخص معتوه".

"لجميع من يسأل: أنا أتفق مع ريكس تيلرسون في شيئين، وهما أن قطر بلد مهم وحيوي، وأن ترامب شخص معتوه".

وكان دونالد ترامب، أعلن الثلاثاء، في تغريدة صباحية إقالة وزير الخارجية ريكس تيلرسون وتعيين المدير الحالي لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي إيه) مايك بومبيو مكانه.

وعين جينا هاسبل على رأس وكالة الاستخبارات المركزية لتصبح أول امرأة تتولى هذا المنصب.

ما هي أسباب إقالة ترامب لتيلرسون؟

لندن- وكالات عربي21 2018\3\14

ظهر منذ فترة أنه لا وجود للتوافق بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ووزير الخارجية ريكس تيلرسون، قبل أن يتطور هذا الخلاف إلى إقالة ترامب لتيلرسون.

وذكرت شبكة "بي بي سي" أن بداية الخلاف بينهما كانت حين لم ينكر تيلرسون وصفه لترامب بـ"الأخرق" بعد اجتماع عقد في شهر تموز/ يوليو الماضي في البنتاغون.

الوصف الذي أطلقه تيلرسون جعل ترامب يرد عليه بتحدي وزير الخارجية في الخضوع لاختبار الذكاء، لكن متحدثة باسم الرئيس قالت إنها مجرد دعابة.

وفي أكتوبر الماضي أجبر تيلرسون على عقد مؤتمر صحفي لنفي تفكيره في الاستقالة، بعدما تحدثت تقارير عن استقالته بسبب خلافات حادة مع ترامب حول عدد من القضايا.

وأفادت "بي بي سي" بأن تيلرسون بدا غير مرتاح في منصبه، فهو يتجول في أنحاء العالم حاملا لقبا براقا، لكن له تأثير محدود للغاية على تفكير الرئيس، ومع ذلك التزم تيلرسون في العلن بولائه لسياسات الرئيس، رغم أنه لم يكن كذلك.

وأكد ترامب وجود خلافات مع تيلرسون في عدد من القضايا، عندما قال بعد إقالته إن خلافه معه يرجع إلى عدم وجود "توافق" شخصي، وقال: "كنا على وفاق، ولكننا اختلفنا إزاء بعض الأمور".

وتابع ترامب: "عند النظر إلى اتفاق إيران، أظن أنه مروع. ولكن أعتقد أنه كان يظن أن الاتفاق جيد. كنت أود التراجع عنه أو القيام بإجراء ما، ولكن كان له رأي مغاير. ولهذا لم نكن نفكر بصورة متماثلة".

الخلاف لم يقتصر على ملف الاتفاق النووي مع إيران، بل شمل أيضا الملف الكوري الشمالي، إذ قوض ترامب علنا جهود تيلرسون في الخريف الماضي بنشر تغريدة قال فيها إنه "يهدر وقته" في محاولة التفاوض مع كوريا الشمالية.

لكن ترامب باغت تيلرسون، عندما كان الأخير في جولة أفريقية، بإعلان أنه سيجري محادثات مع نظيره الكوري الشمالي كيم جونغ أون.

ومن الملفات الخلافية أيضا، حادث تسمم عميل روسي سابق بالقرب من منزله في جنوب بريطانيا، إذ إن تيلرسون يدعم لندن في اتهام الكرملين، على عكس موقف البيت الأبيض.

وقال تيلرسون إن غاز الأعصاب المستخدم في الهجوم "جاء من روسيا" وإنه "بالتأكيد سيؤدي إلى رد".

وقالت "بي بي سي" إن "تيلرسون بدا كما لو كان يسير على جليد هش منذ توليه منصب وزير الخارجية"، مضيفة أن "موظفي وزارة الخارجية المخضرمين لا يولون كثيرا من الثقة لتيلرسون".

دبلوماسية إدارة ترامب بعد مغادرة رجل "التهدئة": زمن العسكر

واشنطن ـ فكتور شلهوب العربي الجديد 14\3\2018

جرت إقالة الوزير ريكس تيلرسون بصورة وفي لحظة تسلطان الكثير من الأضواء على صيغة الإقالة كما على واقع السياسة الخارجية الأميركية الراهن والقادم منها. في الإخراج، كانت الصيغة فجّة ومشحونة بالمرارة. كانت عملية تصفية حساب لا تخلو من الإهانة.

الرئيس دونالد ترامب لم يفاتح وزيره بالموضوع إلا بمكالمة هاتفية بعد ثلاث ساعات من قرار الإقالة. بدوره، الوزير، في بيانه الوداعي الذي ألقاه بحضور صحافي حاشد دعا إليه قبل نصف ساعة من موعد تلاوته في قاعة الإيجاز الصحافي بالوزارة؛ لم يذكر ترامب، لا بكلمة شكر ولا بالإشارة إلى فترة التعاون معه كوزير في إدارته.

كان ذلك كافياً للتعبير عن مدى الاستياء والتنابذ بين رجل "التهدئة الدبلوماسية" كما سمّاه مايكل أوهانن من مؤسسة بروكينغز للدراسات وبين الرئيس ترامب الذي لا يتقبل بسهولة طيوراً من خارج السرب.

تيلرسون كان يحرص أكثر من غيره من الوزراء على الإعراب ولو بصيغة دبلوماسية مبطّنة، عن تمايز موقفه عن البيت الأبيض في أكثر من ملف. تفرّد لا يطيقه الرئيس الذي لا يتوقع من أركان إدارته غير الولاء. ربما شذّ عن هذه القاعدة وزير الدفاع جيمس ماتيس الذي كان يعرب عن تحفظاته بعيداً عن الأضواء والذي كان الرئيس يتقبلها من باب التقدير لمهنيته العسكرية ولحاجته لهذه المهنية كوزير للدفاع.

البقية من الوزراء، إما انضبطوا وإما استندوا في تمايزهم إلى حصانة مانعة من جانب الأغلبية في مجلس الشيوخ، كما هي حال وزير العدل جيف سيشنز الذي انقلب عليه الرئيس رغم أنه كان من طلائع مؤيديه، لأنه نأى بنفسه عن ملف التحقيقات الروسية التي كان الرئيس يتوقع أن يكون صديقه القديم في طليعة المدافعين عنه فيها. الرئيس ترامب يهمه الولاء أكثر من النتائج. لكن سيشنز محصّن بالكونغرس وليس مثل تيلرسون الذي أتى من خارج الطبقة السياسية.

أما في واقع سياسة ترامب الخارجية وجديدها على يد مايك بومبيو، فإن خروج تيلرسون قد يؤذن بانتهاء الازدواجية في خطابها وفي تعاطيها مع سائر الملفات. فطوال نيف وسنة بقيت هذه السياسة تتأرجح بين الغموض والتقلب. مسؤولها الأول لا يرى الأمور بعين واحدة مع رئيسه. بقي هو في واد ورئيسه في واد آخر.

من كوريا إلى إيران مروراً بالخليج وروسيا. حالة أربكت الدبلوماسية الأميركية والمعنيين بها، بقدر ما أربكت الحلفاء وقدمت هدية ثمينة للخصوم. كما تسببت بموجة عارمة من الاستقالات في صفوف السلك الدبلوماسي في الوزارة وبما حمل على إطلاق التحذيرات من التداعيات. وقد اندرج في هذه الخانة التمايز بين موقف تيلرسون الذي غالبا ما يدين موسكو وصمت البيت الأبيض بشأن التصفيات التي تعرض لها في لندن معارضون روس للرئيس فلاديمير بوتين والتي حملت بريطانيا على توجيه إصبع الاتهام لموسكو من دون أي تضامن من جانب إدارة ترامب مع الحليف الأوروبي الأول.

الآن انتهت هذه الازدواجية، إذ تبدأ مع الوزير البديل مرحلة الانسجام بين الخارجية والبيت الأبيض. بومبيو موالٍ يمارس بالتنسيق مع البيت الأبيض والتعبير عن توجهاته من دون إضافات. وهو بصفته عسكريا سابقا متخرجا من المدرسة الحربية العريقة ويست بوينت ولاحقاً رئيساً للجنة الاستخبارات في مجلس النواب ثم مديراً لوكالة الاستخبارات سي آي إيه، رجل منضبط لا يخرج عن الخط. يعمل وفق منطق الهرمية أكثر مما يتقن لعبة المخارج الدبلوماسية. وهو بالنهاية ينتمي إلى نفس الخط الإيديولوجي المتشدد ذي النظرة الأحادية المتوجسة من الآخر وبما يلتقي مع فلسفة وسياسة البيت الأبيض الخارجية.

معه وبترشيح جينا هاسبل لخلافته في السي آي إيه، يكتمل عقد عسكريتاري التوجه لجهاز الأمن القومي الذي يشغل العسكريون مواقعه المفصلية: مكماستر وماتيس وبومبيو والآن هاسبل بنت المؤسسة الاستخباراتية التي تفيد المعلومات بأنه سبق لها أن أشرفت على معتقل سري شهد عمليات تعذيب؛ ولو أنها قامت بذلك وفقاً لأوامر رؤسائها كما يقول أوهنلن. علماً بأن ماتيس يعتبر من العناصر الرئيسية الكابحة لتوجهات الإدارة. وحتى الجنرال مكماستر كذلك إلى حد ما وهو كان وربما لا يزال على لائحة المرشحين للإقالة أو الاستقالة، حسب المتداول مؤخراً.

تغيير تيلرسون في حقيقته تغيير لنهج، حاول صاحبه لجم التشدد غير المحسوب والاستعاضة عنه بالدبلوماسية ولو أنه أخذ عليه تقليص جهاز وموازنة وزارته المعنية بهذه الدبلوماسية بحوالي الثلث تلبية لطلب البيت الأبيض. لكن ذلك بقي بدون جدوى ولم يشفع بالوزير الذي عانى من الإبعاد والتهميش إلى أن وصلته الإقالة عبر تويتر. التغيير من خط تيلرسون إلى نقيضها ستظهر نتائجه بشكل حاد في الشرق الأوسط أكثر من غيره باعتباره الحلقة الأضعف.

تم بحمد الله